

مخاطر تطور حجم التعويضات في ظل ثبات مردودية التوظيفات المالية في شركات التأمين
- واقع سوق التأمين الجزائرية -

**Risks of the compensations evolution in light of the profitabilities of
the financial investments and stability of its, in the insurance
companies -The reality of the Algerian insurance market-**

أ. عمر بن حميدوش

جامعة البليدة 2

ملخص:

تحيط بشركات التأمين العديد من المخاطر التي يمكن أن تصل بشركات التأمين إلى حد الإفلاس، من بينها تطور حجم التعويضات مقارنة برقم الأعمال والتي تعتبر كالتزامات للغير عند تحقق الخطر بالإضافة إلى المطالبات الغير مسددة، وفي الجهة المقابلة نجد أن نمو التوظيفات يبقى ثابت ولا يمكن شركات التأمين من تسديد جميع الالتزامات.

الكلمات المفتاحية: التعويضات، المطالبات، التوظيفات، استثمار الاموال في شركات التأمين

Abstract:

Insurance companies face many risks that can lead to the bankruptcy of these companies, Including the evolution of the amount of compensations compared to the sales volume, which are considered as obligations to the customers when the risk happens. Add to that the claims to pay.

Besides, the maintained steady growth of investments disables the insurance companies to pay all obligations in the same year.

Keywords: Compensation, Claims, Employment, Investment of funds in companies

Abstract:

Des nombreux risques peuvent atteindre les compagnies d'assurance au point de faillite, y compris l'évolution des indemnités par rapport au chiffre d'affaire considérée comme des obligations envers les autres lorsque le risque est atteint, sans compter les sinistres à payer.

D'autre part, la croissance des placements maintient une croissance soutenue que les compagnies d'assurance ne peuvent pas payer tous les passifs.

Mots-clés: Indemnisation, Sinistres à payer, Les placements, Investissement de fonds dans les compagnies d'assurance.

تمهيد:

دائماً ما تسعى الحكومات والسلطات الإشرافية إلى مراقبته ومتابعة كل مستجدات سوق التأمين، إلا أنه وفي بعض الأحيان توضع قيود تحد من مرونته ولا تعطي الصورة الحقيقية له والجزائر كمثال عن ذلك، بحيث أن بعض القيود المفروضة حدثت من خطط شركات التأمين في التطور والابداع إذ أنها تأخذ هذه الحدود والقيود بعين الاعتبار عند تحديد سياسات شركة التأمين في مجال تخطيط الإنتاج والتسويق. بالإضافة إلى عوامل اقتصادية أخرى تؤثر على الطلب على التأمين كالدخل الفائض عن مقابلة الاحتياجات الأسرية، وأخرى غير اقتصادية كالموروث الديني فيما يخص القضاء والقدر، كل هذا حد من تطور سوق التأمين في الجزائر، بالمقابل شهد حجم التعويضات نسب نمو معتبر مقارنة مع رقم الأعمال وخصوصاً ما يتعلق بفرع التأمين على المركبات وهذا دوناً عن المطالبات التي تتطور بمعدلات كبيرة جداً.

. ومن هذا سياق يمكن بلورة الإشكالية التالية:

ما مدى نمو حجم التعويضات بالمقارنة مع حجم التوظيفات المالية في سوق التأمين الجزائري؟
ومن أجل معالجة هاته الإشكالية قسم هذا العمل إلى ثلاث محاور:
المحور الأول: توازن العملية التأمينية بين التعويض والاستثمار.
المحور الثاني: المخاطر خاصة بعملية التأمينية.

المحور الثالث: واقع تطور حجم التعويضات في سوق التأمين الجزائرية 2011-2016
وتهدف هاته الدراسة إلى تسليط الضوء على نمو التعويضات والمطالبات بشكل معتبر والذي لا يوازيه نمو في رقم الأعمال وعائدات الاستثمار، الأمر الذي قد يصبح حرجاً على شركات التأمين في السنوات القادمة، كما تشير الدراسة إلى عمق الخلل في فرع التأمين على المركبات الذي يعتبر فرع خاسر على مر العشر سنوات السابقة.

المحور الأول: توازن العملية التأمينية بين التعويض والاستثمار.

التعويضات هي الجزء الذي تقوم عليه استمرارية عملية التأمين بحيث أن المؤمن له بعد دفعه للقسط وفي حال تحقق الخطر ينتظر أن يسدد المؤمن التعويض المنصوص عليه في العقد أو الوثيقة، ولو يتوقع للحظة أنه لن يحصل على تعويض في حالة وقع الخطر فإنه لن يقوم بعملية تسديد الأقساط التي عليه. ولذلك وجب على المؤمن موازنة العملية التأمينية بكل الوسائل المتاحة منها عملية استثمار الأقساط المجمعة عنده

أولاً: التعويضات.

1- تعريف تعويضات

هي تلك العملية المتعلقة بدفع مبلغ التأمين أو التعويضات المستحقة للمؤمن لهم، وهي التزام ينشأ على شركة التأمين بمجرد قبولها الاككتاب في خطر ما، فيإصدار عقد التأمين تتعهد بان تدفع للمؤمن له أو المستفيد الذي يعينه، مبلغ التأمين عند وقوع الخطر أو الحادث المؤمن ضده¹. التعويض هو التزام تعاقدي يتعهد بموجبه أحد الأطراف بتعويض الطرف الآخر عن خسارة بعينها لحقت به. بمعنى آخر، يعتبر التعويض إقراراً وتعهداً يتعهد أحد الأطراف بتغطية الالتزامات التي يحتمل أن يوجهها الطرف الآخر.² تهدف التعويضات في الأساس إلى إعادة الطرف المتضرر

¹ فرانك أدورانت، ترجمة خالد العامري، إدارة التعويضات، دار الفاروق، القاهرة، مصر، د، ذ، س، ص ص 15
² أسامة عزمي سلام، شقيري نوري موسى، إدارة الخطر والتأمين، دار الحامد للنشر والتوزيع، ط1، عمان، الأردن، 2007، ص ص 160، 162.

الى حالته الأولى مرة أخرى كما لو أنه لم يتعرض لأية خسارة على الإطلاق حتى ان لم يكن الشخص الذي وافق على التعويض وملزما بالقيام بذلك.

2- أنواع التعويضات

2-1- الأداء النقدي

ويتمثل هذا الأسلوب في دفع مبلغ من النقود إلى المؤمن له أو المستفيد، وهو يعد الصورة الغالبة والأكثر شيوعا لتنفيذ المؤمن لالتزامه، ومبلغ التأمين قد يدفع للمؤمن له أو المستفيد في صورة مبلغ واحد (ويسمى رأس المال)، وقد يدفع في صورة ريع (إيراد مرتب)³.

2-2- الأداء العيني.

في غالب الأحيان يدفع المؤمن للمؤمن له مبلغ التأمين ليقوم باستخدامه دون أدنى رقابة عليه، ولكن قد يتفق في بعض العقود أن تتخذ مقدمة المؤمن صورة عينية تتمثل في إصلاح الضرر الذي لحق الشيء المؤمن عليه، وإعادة الخلل لما كان عليه قبل حصول الضرر. أولا يجب التفريق بين التأمينات العامة والتأمينات الحياتية في حساب الأقساط فالأخيرة يعرف فيها المؤمن قيمة التعويض الذي يكون هو وثيقة التأمين باختلاف أنواعها، عكس التأمينات العامة التي تؤخذ ثلاثة عوامل في حساب أقساطها وهي:

- احتمال تحقق الخطر المؤمن ضده خلال السنة التأمينية.
- حجم التعويض الذي يتوقف على حجم الخسارة.
- نوع الغطاء التأميني.

ثانيا: أسس الاستثمار في شركات التأمين

تجميع الأقساط في شركات التأمين ترتب عليه وجود أموال قابلة للاستثمار، واصبحت مصدرا هام من مصادر التمويل في الساحة المالية والذي لا يقل أهمية عن المؤسسات المالية والبنوك. شركات التأمين نوعان شركة التأمين على الحياة وشركة التأمين العامة، وشركات التأمين على الحياة هي الشريان التمويل من ناحية تجميع مدخرات الأشخاص واستثمارها في مختلف النواحي، أما الشركات التأمين العام فلا يتراكم لديها المبالغ الطائلة من الاموال نتيجة لقصر عقد التأمين فتنتهي مسؤولية الشركة بانتهاء فترة العقد وبذلك ينقضي مفعول الاحتياطيات المخصصة لمواجهة مسؤوليات الشركة.⁴

1- مجالات استثمارات في شركات التأمين.

يعتبر الاستثمار أحد الركائز التي تقوم عليها العملية التأمينية، وعلى اعتبار ان شركات التأمين تقوم بتجميع الأموال فهي تسعى الى توظيف ما تستطيع حتى تحقق ما يزيد عن التزاماتها.

1-1- التوظيفات المالية.

هو كل توظيف يتم في السوق المالي، حيث تسعى من خلاله إلى احترام القانون أو الى الاستفادة من بعض مميزات الأوراق المالية وعملياتها.

1-1-1 السندات الحكومية. هي سندات أو صكوك دين تصدرها الحكومات الوطنية، لتمويل مشاريعها حيث أنها توفر عائدا جيدا للمستثمرين مقابل مخاطرة مقبولة، وتفرض بعض الحكومات

³ قندوز طارق، أطروحة دكتوراه بعنوان: تحليل القدرة التنافسية لقطاع التأمين الجزائري - راسة على ضوء مؤشري الكثافة والاختراق لعينة من المؤسسات الجزائرية- جامعة الجزائر 03، غير منشورة، 2013-2014، ص 43.

⁴ سلامة عبد الله، إدارة، وتنظيم منشآت التأمين، دار النهضة العربية، ط 3، القاهرة، مصر ، 1967، ص 342.

على شركات التأمين اكتتاب جزء من مجموع الأموال المستثمرة في هذا النوع من الأوراق المالية حيث تحاول الحكومات أن تستفيد منها بشكل مباشر في تمويل خزينة الدولة بشكل مؤقت.

1-1-2- الأوراق المالية. وهي كل من السندات والأسهم بأنواعها، وسندات الشركات فهي تشبه السندات الحكومية إلا أنها تختلف من جهة إصدارها حيث تصدر من الشركات الخاصة وتعتبر ديناً عليها، أما الأسهم فعلى اختلاف أنواعها فهي أوراق ملكية تحقق عائداً أكبر بمخاطر أعلى نسبياً مقارنة بالسندات، وتسعى شركات التأمين لاختيار الأسهم ذات السيولة والعائد بصفة عامة وبعض المحددات الأخرى التي سنأتي على ذكرها لاحقاً.⁵

1-1-3- قروض بضمان وثائق التأمين.

هو نوع من التوظيفات المالية فيبدل شراء سندات أو توظيف الاموال في البنوك يمكن لشركة التأمين أن تلعب دور البنك في حد ذاته، بحيث تنص شروط بعض وثائق التأمين على إمكانية منح قروض للمتعاقد بنسبة معينة من قيمة تصفية تلك الوثائق مقابل فائدة معينة.

1-2- التوظيفات الحقيقية.

نعني به الاستثمار في الأصول الحقيقية مثل العقارات والسلع الحقيقية، وعادة ما تضيق القوانين على هذا النوع من الاستثمارات.

1-2-1- العقارات. تعتبر العقارات سوق ذات نمو سرمدى غالباً ولذا يعتبر العقار من الاستثمارات التي تجني منها شركات التأمين عوائد معتبرة مع الزمن، ويمكن أن تحقق عائداً أو دخلاً ثابتاً إذا ما تم تأجيرها أو استغلاله ويتميز هذا النوع من الاستثمار بالضمان، بينما لا يتوفر على عنصرى السيولة والربحية، والهدف الأساسي من التوظيف في هذا النوع هو استثمار الأموال الاحتياطية، ولاسيما ما يعود منها لقسم التأمين على الحياة باستثمارات ثابتة منتجة. وهناك قسم خاص بالاستثمارات العقارية في القيود المحاسبية لشركات التأمين.⁶

1-2-2- المباني. تستفيد شركات التأمين من المباني من خلال عائد الايجار يحقق لها دخلاً سنوياً وقد يزيد من قيمة المبنى إذا زاد الطلب على الايجار في الموقع هذا المبنى.

1-2-3- الأراضي. تلجأ شركات التأمين إلى استغلال الأراضي كمساحات و الاستفادة من ريعها.

1-2-4- الرهونات. تأخذ الرهونات في العقارات جزءاً من إجمالي استثمارات شركات التأمين على الحياة، حيث أن الارتفاع المستمر في معدلات التضخم وتقلبات سعر الفائدة أدى بشركات التأمين للبحث عن استثمارات ذات عائد مرن، أي أن شركة التأمين تقوم بتقديم قروض لبناء المشروعات المختلفة بدلاً من تملكها، مقابل جزء من عائد المشروع وكذلك فوائد القرض.⁷ أي تحول الدخل الثابت إلى دخل متغير.

2- أنواع السياسات الاستثمارية.

تستثمر شركات التأمين أموالها وفقاً لمركزها المالي والذي يختلف حسب نوع التأمين الممارس هذا جهة، والقوانين التنظيمية والإدارية الساندة من جهة أخرى.

تأخذ شركات التأمين على الحياة بعين الاعتبار معدل فائدة معين يحسب على أساسه أسعار التأمين، بحيث يتوجب على هذه الشركات "استثمار الأموال المتراكمة لديها في صورة

⁵ قريقتص رسمية، الأوراق المالية، دار الجامعية، الإسكندرية، مصر، د ذ ط، 1999، ص 77.

⁶ محمد صالح الحناوي، أسواق المال والمؤسسات المالية، الدار الجامعية، د ذ ط، الإسكندرية، مصر، 2003، ص 293-296.

⁷ ثناء محمد طعيمة، محاسبة شركات التأمين، إيتراك للطباعة والنشر والتوزيع، ط1، القاهرة، مصر، 2002، ص

ص 74-75.

احتياطات بمعدل فائدة المحتسب على أساسه أسعار التأمين والا اعتبرت الأسعار المحسوبة غير كافية⁸. كما مجموع الأموال المحصل عليها لا تملكها شركات التأمين إلا بعد انقضاء مدة العقد فإن نتائج سياساتها الاستثمارية قد لا يعود عليها بالربح أو ضرر فحسب بل يمكن أن تسبب أضراراً بالغة لأطراف أخرى، "ويترتب عن هذا الظاهرة أن تتدخل الجهات الحكومية المشرفة على هيئات التأمين لحماية مصالح الغير لدى الشركات، فتسن القوانين المنظمة لاستثمار هذه الأموال لضمان سلامتها وعدم ضياعها"⁹.

السياسة المتبعة في استثمار أموال الشركات التأمينات العامة تتلخص في أنها تحتفظ باحتياطي نقدي وآخر شبه نقدي يتكون من سندات مضمونة البيع، وقد يبلغان نصف مجموع الاحتياطي الأقساط المحصلة وقدماً واحتياطي الخسائر، وبعد ذلك منهم من يستثمر في سندات الحكومية وسندات شركات، مع استثمار جزء بسيط في أسهم الشركات، ومنهم من يفضل توجيه معظم المال إلى أسهم الشركات وتتوجه إلى الشركات الصناعية وأسهم البنوك¹⁰. ومجمل القول أن السياسات الاستثمارية لشركات التأمين بأنواعها تأخذ بثلاث معايير هي:

2- استثمار الأموال بعناية فائقة لضمان رأس المال الذي يعود للغير.

3- عوائد الاستثمار يجب أن تغطي الالتزامات.

4- تحويل الاستثمارات إلى أموال سائلة لمواجهة الالتزامات.

المحور الثاني المخاطر خاصة بعملية التأمينية

ينفرد قطاع التأمين عن غير بأنه عديد المخاطر، فكما أن لكل قطاع له خصوصياته فقطاع التأمين له خصوصياته جعلت بعض الأخطار الاستثنائية له وحده.

1- انعكاس دورة الاستغلال في قطاع التأمين.

تقوم شركات التأمين بتقديم خدمات أي ما هو غير ملموس، فتقوم بعرض خدمات تأمينية متنوعة بهدف حماية المؤمن له ضد أي خطر محتمل يمكن أن يقع له ولممتلكاته، وعلى اعتبار أن كل شركات التأمين تأخذ القسط مقدماً أي فور إبرام العقد، وتسدّد مبالغ التعويض في وقت لاحق أي بعد وقوع الخطر، عكس كل أنواع الشركات الأخرى التي تأخذ بعد البيع وليس قبله¹¹ وبذلك فإن شركات التأمين لا تعرف مداخيلها إلا مستقبلاً، وهذا ما جعلها في معضلة تسمى بانعكاس دورة. كما أن تحديد التكلفة في شركات التأمين يكون مبني على أسس نظرية وإحصائية، أو توقعيه على اعتبار أن تكلفة الخدمة يعرف بعد التسوية، "كما أن هناك بعض من عمليات تأمين التي تمتد نتيجتها إلى عدة سنوات موائية"¹²، وعليه كان لازماً على شركات التأمين تكوين مخصصات بمختلف أنواعها.

2- مخاطر عدم كفاية المخصصات.

تخصّص شركات التأمين جزء من الأموال تسمى مخصصات على عدة أشكال واستخدامات، إلا أن هذه المخصصات قد لا تكون كافية أو موجودة أصلاً في شركات حديثة النشاط، قد يؤدي هذا إلى مواجهة صعوبات في التعامل مع التزامات شركة التأمين.

⁸ سلامة عبد الله، مرجع سبق ذكره، ص 343.

⁹ المرجع أعلاه، ص 346.

¹⁰ المرجع أعلاه، ص 352.

¹¹ Jacques le Douit, *Les comptes des entreprises d'assurance*, Encyclopédie de comptabilité, Contrôle de gestion et Audit, édition Economica, Paris, 2000, p439.

¹² Bellando J.L et -al, "L'assurance : Gestion et analyse financière", édition Argus, Paris, 1994, p 395.

3- مخاطر انحراف التقديرات.

تتميز شركات التأمين بانعكاس دورة الاستغلال أي أنها لا تعرف مداخيلها الا مستقبلا، كما أشرنا فيما سبق، فشركات التأمين لا يمكنها معرفة حجم المطالبات والتعويضات الا عند نهاية السنة، والجدير بالذكر أن شركات التأمين تعرف حجم الأقساط للخسائر وهو بعدد المؤمن لهم والذي لا يمكن أن يغطي لا بمخصص ولا بإعادة تأمين، ولكن ما يصعب تحديده هو مداخيل السنة أي اعتمادا على بيانات أساسية وفنية، لذا فشركات التأمين تسعى الى تقدير حجم التعويضات في تواترها ومقدرها وكذا نموها وحجم الاقساط والتكاليف، وعليه فغن أن أي انحراف في التقديرات قد يشكل خطرا على شركة التأمين بمجملها.

المحور الثالث: واقع تطور حجم التعويضات في سوق التأمين الجزائرية 2011-2016 أولا- تطور انتاج سوق التأمين الجزائري:

عدد الشركات الناشطة في سوق التأمين الجزائري بنهاية سنة 2015 بلغت 24 شركة مقسمة إلى 13 شركة تأمين على الأضرار و 8 شركات تأمين على الأشخاص وشركة إعادة تأمين وشركتا تأمين متخصصة في القروض العقارية وقروض التصدير.

في عام 2016، بلغ معدل نمو في سوق التأمين الجزائري 1.3٪ بحيث قدر مجموع الأقساط المجمعة في هذه السنة 129.6 مليار دينار جزائري مقابل 128 مليار في سنة 2015، بزيادة قدرها 1.6 مليار دينار جزائري. إلا أن نسبة النمو هذه هي الأدنى في سوق التأمين في السنوات العشر الأخيرة، حيث عرفت تراجعا تدريجيا مقارنة بسنوات سابقة حيث بلغت سنة 2015 2٪ و 10٪ في السنة التي سبقتها، وكذا 14٪ و 15٪ سنتي 2013 و 2012 على التوالي

الجدول رقم (01): توزيع مبيعات (الأقساط) سوق تأمين جزائري

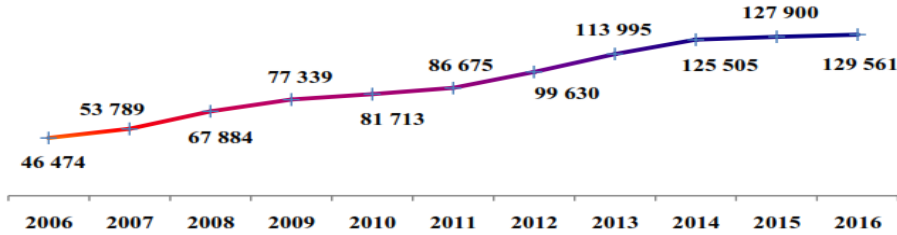
الوحدة: مليون دينار جزائري

2016	2015	2014	2013	2012	2011	فرع التأمين
65158	66841	65360	61073	53118	43958	مركبات
44242	42723	42850	37030	32559	29215	الأضرار والممتلكات
6614	5652	6406	5749	5262	5679	النقل
2256	2591	2052	1758	1398	1047	مخاطر زراعية
11240	10075	8834	8381	7290	6761	ت. على الأشخاص
50	3	3	4	3	14	تأمين القروض
129560	127885	125505	113995	99630	86675	المجموع

المصدر: تقارير النشاط التأميني الصادر عن مديرية التأمين للمديرية العامة للخزانة لوزارة المالية الجزائرية .
<http://www.uar.dz/rappports-dactivites>، 2016، 2015، 2014، 2013، 2012.

يحتل فرع التأمين على المركبات الجزء الأكبر من محفظة سوق التأمين الاجمالية حيث يفوق 52,03% وهو متوسط نسبة فرع تأمين المركبات من سوق التأمين الاجمالي من 2011 إلى 2016 ، إلا أنه عرف تراجعا حيث وصل سنة 2016 إلى 50,29% ، ويليه فرع التأمين على الأضرار والممتلكات الذي تراوحت نسبته بين 34% و 32% في السنوات الست السابقة. أما ما يتبقى من محفظة سوق التأمين الجزائري فتعود إلى كل من النقل، مخاطر الزراعة، التأمين على الأشخاص وتأمين على القروض بحيث تمثل ما يقارب 16% مجتمعة.

شكل رقم (01) تطور انتاج التأمين في الجزائر 2006-2016



المصدر : DGT, direction des rapports-d 'activités, Ministère des finances Algérienne ,2016, p09.

يتبين من خلال معدلات النمو أن سوق التأمين الجزائري يقترب تطوره من الثبات مما يعني أنه يجب استحداث سياسات جديدة من أجل كسب المزيد من المتعاملين وكذا الأسواق وعدم الاستناد المنافسة إلى السياسية التسعيرية فقط، وعلى اعتبار أن معدل النمو لسنة 2016 هو الأدنى خلال العشر سنوات الأخيرة والذي بدوره يدل على اقتراب نقطة انعطاف أو في أقل الأضرار انعدامه خلال السنوات اللاحقة مما يعني معدل نمو حقيقي سلبي في حالة تسجيل معدل تضخم أعلى من المتوسط.

ثانيا : تطور حجم التعويضات في سوق التأمين الجزائري :

حققت سنة 2016 الاستثناء فيما يخص التعويضات بحيث انخفضت التعويضات الاجمالية بنسبة 2,19% بمبلغ اجمالي قدره 69 مليار دينار جزائري مقارنة بسنة 2015 أين كانت نسبة التعويضات تفوق 71 مليار دينار، ويعود هذا إلى انخفاض التعويضات في فرع المركبات بنسبة 3% على اعتبار أنه الفرع الذي يضم أكبر عدد من المطالبات حيث وصل إلى 75% من حجم التعويضات الاجمالي سنة 2013 و 66% سنة 2016 وهي النسبة الأدنى من حجم التعويضات الاجمالي خلال السنوات الست التي قبلها.

الجدول رقم (02): التعويضات على حسب فرع التأمين

لوحة: مليون دينار جزائري

أنواع التعويضات	2016	2015	2014	2013	2012	2011
مركبات	45956	47263	44769	40569	36417	30483
الأضرار والممتلكات	17141	16638	10483	8709	9880	7464
النقل	2482	2363	2473	1799	1730	2010
مخاطر زراعية	1237	1527	1092	636	533	481
ت. على الأشخاص	2722	3277	2714	2234	2000	2502
تأمين القروض	23	47	301	111	144	236
المجموع	69562	71088	61832	54059	50706	43176

المصدر: تقارير النشاط التأميني الصادر عن مديرية التأمين للمديرية العامة للخزانة لوزارة المالية الجزائرية .
http://www.uar.dz/rappports-dactivites, 2016, 2015, 2014, 2013, 2012.

تهيمن تعويضات شركات التأمين على الأضرار بنسبة 95,59% في محفظة التأمين الاجمالية للسوق الجزائرية نظير 4,41% لشركات التأمين على الأشخاص، وتأتي تعويضات التأمين على الأضرار والممتلكات في مركز الوصافة بعد تأمين المركبات بنسبة 24,64% سنة

2016 حيث كانت 17,29% سنة 2013 بمعدل نمو متوسط يقدر 14,86% أما باقي تعويضات فهي تمثل 9,89% من نسبة إجمالي التعويضات. كما يقدر معدل نمو المتوسط لإجمالي تعويضات في سوق التأمين الجزائري لست سنوات سابقة بـ 10,25% أعلاها كان سنة 2013 بمعدل يفوق 17%. أما عن المطالبات الغير مسددة فيمكن توضيحها في الجدول التالي:

الجدول رقم (03): المطالبات الغير مسددة في سوق تأمين جزائري

الوحدة: مليون دينار جزائري

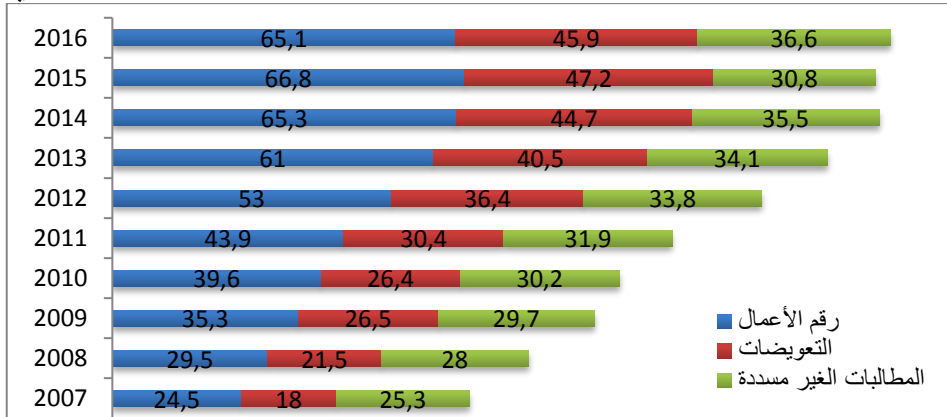
2016	2015	2014	فرع المطالبات
69907	68293	63488	التأمين على الأضرار
3145	2863	2392	التأمين على الأشخاص
73054	71157	63488	المجموع

المصدر: Notes de conjoncture 4^{eme} trimestre 2016, 2015, 2014 sur le Site [http://www.cna.dz/content/view/full/78/\(mode\)/note](http://www.cna.dz/content/view/full/78/(mode)/note).

قدر عدد المطالبات الغير مسددة بما يفوق 73 مليار دينار جزائري بنهاية 2016 فيحن كانت أكثر من 71 مليار دينار جزائري بنهاية 2015 بمعدل نمو 2,67%، وفي كلتا سنتين فاقت المطالبات الغير مسددة التعويضات ويعود النصيب الأكبر أيضا لتأمين الأضرار وإلى تأمين المركبات بتحديد بحيث بلغت ما نسبته 52,4% من إجمالي مطالبات سنة 2016 ويمكن توضيح حجم التعويضات والمطالبات الخاص بفرع تأمين المركبات برقم أعماله خلال السنوات السابقة في الشكل الموالي:

شكل رقم (02) تطور رقم الأعمال، التعويضات والمطالبات الغير مسددة الخاصة بفرع التأمين على المركبات 2016-2007

الوحدة: مليار دينار جزائري



المصدر: [http://www.cna.dz/content/view/full/78/\(mode\)/note](http://www.cna.dz/content/view/full/78/(mode)/note). من خلال الشكل يلاحظ ان مجموع المطالبات والتعويضات يفوق حجم الأعمال السنوي الخاص بفرع التأمين على المركبات وبالتالي فإن ما يتم تحصيله من أقساط يعاد كتعويضات أو أكثر ويمكن اعتبار هذا الفرع أنه خاسر مع العلم أنه يضاف إليه التكاليف الخاصة بتسيير شركات التأمين. وعليه فإن فروع التأمين الأخرى والمداخيل المتأتية من عملية الاستثمار هي ما يعطي الاستمرارية في تحقيق الأرباح في شركات التأمين الجزائرية.

الجدول رقم (04): يبين نسبة التعويضات والتكاليف إلى رقم الأعمال حسب فرع التأمين
الوحدة: مليون دينار جزائري

البيان	2011	2012	2013	2014	2015	2016
التعويضات	43176	50706	54059	61832	71088	69562
تكاليف	22659	2659	27781	31021	32518	32870
المجموع	65835	53365	81840	92853	103606	102432
رقم الأعمال	86675	99630	113995	125505	127885	129560
نسبة %	75.96	53.56	71.79	73.98	81.01	79.06

المصدر: تقارير النشاط التأميني الصادر عن مديرية التأمين للمديرية العامة للخزانة لوزارة المالية الجزائرية .
<http://www.uar.dz/rappports-dactivites>، 2016، 2015، 2014، 2013، 2012.

على غرار سنة 2012 أين عرف سوق تأمين تغيرا جذريا في هيكله فإن نسبة التعويضات والتكاليف الاجمالية مجتمعة إلى رقم الاعمال لا يقل عن 71% ومتوسط معدل نمو التعويضات يفوق 10% ومتوسط معدل نمو للأقساط ب 8% علما أن نمو الأقساط وصل إلى أقل معدل نمو فالعشر سنوات سابقة وأن سنة 2016 هي السنة الوحيدة التي كان فيها معدل نمو التعويضات سالب، كما أن متوسط نمو المطالبات الغير مسددة يبلغ 4,79%.

ومن أجل امتصاص نمو التعويضات التي تفوق نمو الاقساط وكذا امتصاص نمو حجم المطالبات يجب أن تحقق شركات التأمين نمو أكبر فالأقساط أو أن تقلل من حجم التعويضات أو ان تحقق عوائد معتبرة المتأتية من توظيفات أموال شركات التأمين .

ثالثا: تطور حجم التوظيفات في سوق التأمين الجزائري:

وصل مجموع التوظيفات المالية لسنة 2016 إلى أكثر من 265 مليار دينار جزائري
تحل منها التوظيفات في الأوراق المالية الحكومية ما نسبته 52,35%.

الجدول رقم (05): توزيع التوظيفات لشركات التأمين

الوحدة: مليون دينار جزائري

أنواع التوظيفات	2011	2012	2013	2014	2015	2016
الأوراق المالية الحكومية	63840	73336	80426	93437	113431	138959
القيم العقارية	17073	17184	17293	19756	20915	24356
ودائع لأجل	60051	63632	66629	74566	69960	46545
ودائع أخرى	-	-	8597	0	12514	12673
م. التوظيفات المالية	140964	154152	172946	187759	216821	222442
الأصول العقارية	25667	25880	27824	29186	35447	42918
المجموع	166632	180032	200770	216945	252267	265360

المصدر: Notes de conjoncture 4^{eme} trimestre 2016, 2015, 2014.

تفوق نسبة التوظيفات في الأوراق المالية الحكومية 52,35 %، ويعود هذا إلى إجبارية توظيف جزء من أموال شركات التأمين في مثل هذا النوع من التوظيفات والتي حددت في حدود الـ 50 %، إلا أن العائد المتأتي عن مثل هذه التوظيفات يكون في حدود 5 % على أقصى تقدير¹³ والذي لا يقارب حتى معدل التضخم 6,4 % المسجل في نهاية سنة 2016¹⁴ مما يعني أن هاته التوظيفات هي عبارة عن تكديس للأموال فقط، فيما تحتل الودائع لأجل ما نسبته 17 % والتي تتميز بمعدل عائد مرتفع أما النسبة المتبقية فهي 30 % مقسمة على القيم العقارية والأصول العقارية وأنواع أخرى من التوظيفات.

والملاحظ أن معدل نمو التوظيفات بلغ 5,23 % لسنة 2016 حيث شهد مجموع التوظيفات تذبذبات في معدل النمو وبلغ متوسط نموها 9,83 % .
وتختلف نسبة التوظيفات إلى رقم الأعمال باختلاف فرع التأمين ويمكن توضيحها فيما يلي:

الجدول رقم (07): يبين نسبة التوظيفات إلى رقم الأعمال حسب فرع التأمين

الوحدة: مليون دينار جزائري

2016	2015	2014	2013	2012	2011	البيان	فرع التأمين
118320	117810	116671	105614	92340	79914	رقم الأعمال	تأمين على الأضرار
146250	144908	134281	125708	74115	67212	التوظيفات *	
123,61	123,00	115,09	119,03	80,26	84,11	نسبة %	
11240	10075	8834	8381	7290	6761	رقم الأعمال	تأمين على الأشخاص
16386	14472	9735	8457	5640	2512	التوظيفات *	
145,78	143,64	110,20	100,91	77,37	37,15	نسبة %	

* بدون حساب الأصول العقارية

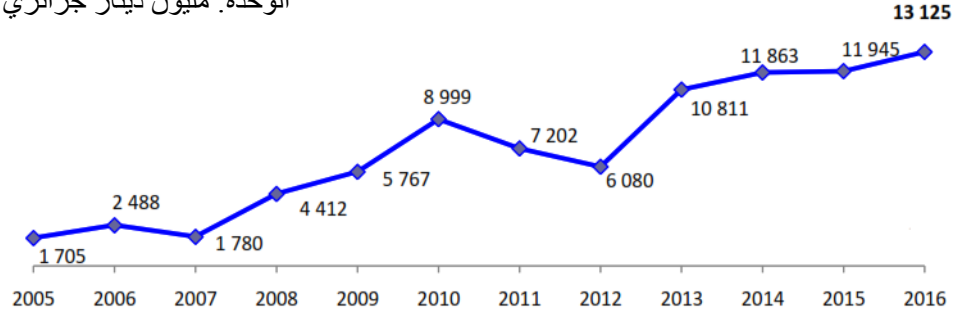
المصدر: تقارير النشاط التأميني الصادر عن مديرية التأمين للمديرية العامة للخزانة لوزارة المالية الجزائرية .
<http://www.uar.dz/rappports-dactivites> 2016، 2015، 2014، 2013، 2012.

يعرف التأمين على الحياة نسبة نمو متزايدة في التوظيفات على حساب رقم الأعمال باستمرار على عكس التأمين على الأضرار الذي عرف سنة 2012 انخفاض نسبة التوظيفات إلى رقم الأعمال حيث حققت شركات التأمين على الأضرار قفزة في رقم أعمالها لم يوكبها تطور كبير في توظيفاتها الاستثمارية، إلا أن شركات التأمين على الحياة عرفت قفزة نوعية في توظيفاتها حيث انتهت سنة 2012 بنسبة توظيفات 77 % لرقم الأعمال بعدما كانت 37 % ويعود سبب هذا إلى فصل شركات التأمين إلى شركة التأمين على الحياة أو على الأضرار.

¹³ <http://www.sgbv.dz/ar/?page=oat>, consulté le 14/11/2017 à 23 :47.

¹⁴ بنك الجزائر، النشرة الإحصائية الثلاثية، رقم 37، مارس 2017، ص29.

شكل رقم (02) تطور إجمالي النتيجة المحاسبية الصافية 2005-2016
الوحدة: مليون دينار جزائري



المصدر: تقارير النشاط التأميني الصادر عن مديرية التأمين للمديرية العامة للخزانة لوزارة المالية الجزائرية . 2016، ص 48. متواجد على الرابط <http://www.uar.dz/rappports-dactivites>
يلاحظ انخفاض في النتيجة المحاسبية الصافية لسنتي 2011 و2012 بحيث تميزت أعمال التأمين في هاتين السنتين بتدابير تنظيمية جديدة تمثلت في الفصل بين التأمين على الممتلكات والتأمين ضد الحوادث والتأمين الشخصي، وفي سنة 2013 عادت النتيجة المحاسبية الصافية الى مستواه الطبيعي.

الجدول رقم (08): نسب نمو في سوق تأمين جزائري

الوحدة: نسبة مئوية %

2016	2015	2014	2013	2012	متوسط النمو	فرع التأمين
1,31	1,90	10,10	14,42	14,95	6,93	رقم الأعمال
-2,19	15,01	14,38	6,61	17,44	8,27	التعويضات
5,23	16,28	8,06	11,52	8,04	8,07	توظيفات
10	1	10	78	-16	11	النتيجة المحاسبية

المصدر: تقارير النشاط التأميني الصادر عن مديرية التأمين للمديرية العامة للخزانة لوزارة المالية الجزائرية .
<http://www.uar.dz/rappports-dactivites> 2012، 2013، 2014، 2015، 2016.

تعلق نمو النتيجة المحاسبية بنمو رقم الأعمال وتقلص نمو التعويضات وهذا باعتبار أن التعويضات هي التزامات للغير، الا انه دخول عوائد التوظيفات في حساب النتيجة يساعد على تحسينها، ومع نمو هذه العوائد تنمو النتيجة المحاسبية إلا أن الملاحظ هو عدم اتباع النتيجة المحاسبية لنمو كل من رقم الأعمال والتوظيفات بل يتبع نمو التعويضات بشكل معاكس مما يعني أن عوائد التوظيفات لا يؤثر كثيرا في النتيجة المحاسبية أو أن نتيجة المحاسبية تحدد وفق ما تراه شركات التأمين عن طريق الانقاص من الاحتياطات الاختيارية من أجل رفع النتيجة المحاسبية.

الخاتمة:

تواجه شركات التأمين مشكلة توظيفاً لأموال المجمع لديها بأحسن طريقة ممكنة بقيود معينة كضمان رأس المال المستثمر وكذا عائده، وشركات التأمين في الجزائر على غرار كل أسواق التأمين العالمية تعاني هي الأخرى من هذه المعضلة ويضاف عليها قيود أخرى منها ما يفرضه القانون من توظيف 50 % من الاموال المجمع في شركات التأمين في الأوراق المالية الحكومية وكذا عدم تنوع السوق المالي الجزائري الذي يعتبر محدود الاختيارات والمجالات.

وعلى ضفة الأخرى فإن عجلة نمو التعويضات والمطالبات لم تتوقف البتة خصوصا تلك المتعلقة بتأمين على المركبات حيث يحتل هذا النوع من التأمين أكثر من 50% من محفظة التأمين وتحمل التعويضات الخاصة به 66% دون المطالبات التي يمكن اعتبارها شوكة في حلق شركات التأمين لضخامتها.

يبقى لشركات التأمين العزوة في محاولة موازنة فروع أخرى من التأمين بفرع التأمين على المركبات، وكذا ما يتوفر من عوائد على الاستثمارات خارج الأوراق المالية الحكومية من الأجل ضمان حد أدنى من التعويضات كل سنة.

النتائج:

- خدمة التأمين على الحياة لا تحتل إلا 9% من محفظة التأمين الاجمالية للسوق فيما يبقى الجزء الباقي لخدمة التأمين على الأضرار؛
- تحتل خدمة التأمين على المركبات ما يفوق 52% كمتوسط لسنة سنوات سابقة في اجمالي سوق التأمين.
- مجموع حجم التعويضات والمطالبات لسنة 2016 يفوق حجم رقم الاعمال في سوق التأمين الجزائري كما يفوق مجموع الاستثمارات.
- يبلغ متوسط نمو التعويضات 8,27% للفترة ما بين 2011-2016 فيما بلغ متوسط نمو الاستثمارات 8,07% ومتوسط نمو رقم الأعمال 6,93% لذات الفترة .
- تبقى خدمة التأمين على المركبات الأكثر عبئا على شركات التأمين بحيث بلغ حجم التعويضات فيه 70% من حجم التعويضات الكلية في سوق التأمين الجزائري.
- عدم نمو رقم الأعمال الخاص بالتأمين على المركبات خصوصا بعد انخفاض حجم حصيرة المركبات الذي يرجع إلى زيادة في أسعارها وبالتالي زيادة في حجم التعويض الذي لا يقابله زيادة في القسط لعدم نمو عدد السيارات وكذا القسط المحدود بحد أعلى.
- بلغ متوسط نمو المطالبات الغير مسددة 7,27% في السنتين الاخيرتين، وبلغت المطالبات الخاصة بتأمين المركبات ما يقارب 50% منها. حيث أن شركات التأمين تقوم بتسديد المطالبات لزيانها المباشرين، فأغلب المطالبات الغير مسددة هي لزيان شركات التأمين الأخرى حيث تفضل شركات التسديد لزيانها حتى تكسب صورة الحسنة لدى الجمهور.
- أكثر من 50% من استثمارات شركات التأمين في الأوراق المالية الحكومية بعائد لا يقارب حتى معدل التضخم 6% بالإضافة إلى عدم تنوع السوق المالي الذي لا يفتح مجالات أخرى للاستثمار، كما يفرض القانون الجزائري بعض الصعوبات في الاستثمار خارج الوطن.

التوصيات:

- رفع اليد عن تسعير الخدمة التأمينية، خصوصا تسعيرة خدمة التأمين على السيارات والتي يمكن أن تعدل أو أن يوجد لها صيغ أخرى تحد على الأقل من نمو حجم التعويضات والمطالبات.
- تطبيق اصلاحات عميقة تتناسب مع مستلزمات الانفتاح الاقتصادي والتحرر المالي.
- تحسين مناخ الأعمال بترسانة من القانونيين والتشريعات التي تشجع وتحمي السوق المالي والتأمين والشركات الناشطة فيه.
- فتح مجال الاستثمار لشركات التأمين في الأسواق المالية العالمية خصوصا الجزائرية منها مع بعض القيود لحماية هاته الأموال.
- مراجعة قيد استثمار 50% من أموال شركات التأمين، وتوجيه نحو استثمارات بديلة أو التقليل في هاته النسبة على الأقل.

قائمة المراجع:

باللغة العربية:

- أسامة عزمي سلام، شقيري نوري موسى، إدارة الخطر والتأمين، دار الحامد للنشر والتوزيع، ط1، عمان، الأردن، 2007.
- ثناء محمد طعيمة، محاسبة شركات التأمين، إيتراك للطباعة والنشر والتوزيع، ط1، القاهرة، مصر، 2002.
- سلامة عبد الله، إدارة، وتنظيم منشآت التأمين، دار النهضة العربية، ط3، القاهرة، مصر، 1967.
- فرانك أورانتي، ترجمة خالد العامري، إدارة التعويضات، دار الفاروق، القاهرة، مصر، د، ذ، س.
- قرياقص رسمية، الأوراق المالية، دار الجامعية، الاسكندرية، مصر، د ذ ط، 1999.
- قندوز طارق، أطروحة دكتوراه بعنوان: تحليل القدرة التنافسية لقطاع التأمين الجزائري - راسة على ضوء مؤشري الكثافة والاختراق لعينة من المؤسسات الجزائرية- جامعة الجزائر 03، غير منشورة، 2013-2014.
- محمد صالح الحناوي، أسواق المال والمؤسسات المالية، الدار الجامعية، د ذ ط، الإسكندرية، مصر، 2003.

باللغة الفرنسية:

- Bellando J.L et -al , "L'assurance : Gestion et analyse financière", édition Argus, Paris, 1994
- Jacques le Douit, **Les comptes des entreprises d'assurance**, Encyclopédie de comptabilité, Contrôle de gestion et Audit, édition Economica, Paris, 2000.

النشريات الدورية:

- بنك الجزائر، النشرة الإحصائية الثلاثية، رقم 37، مارس 2017.
- تقارير النشاط التأميني الصادر عن مديرية التأمين للمديرية العامة للخزانة لوزارة المالية الجزائرية، 2012، 2013، 2014، 2015، 2016.

- **Notes de conjoncture 4^{eme} trimestre**, 2014.
- **Notes de conjoncture 4^{eme} trimestre**, 2015.
- **Notes de conjoncture 4^{eme} trimestre**, 2016.

المواقع الالكترونية:

- [http://www.cna.dz/content/view/full/78/\(mode\)/note](http://www.cna.dz/content/view/full/78/(mode)/note).
- <http://www.sgbv.dz/ar/?page=oat>.
- <http://www.uar.dz/rapports-dactivites..>